

Distr.: General  
24 February 2014  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

### تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا

#### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

تسلّم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا التقرير بما أحرز من تقدم في مجال إعادة الإعمار وتنفيذ بعض التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدراسات المستفاد والمصالحة. ومع ذلك، لم تجر حكومة سري لانكا تحقيقات مستقلة وموثوقة في الانتهاكات السابقة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويتضمن التقرير أيضاً المستجدات المتعلقة بالاعتداءات الجارية على الأقليات الدينية وحالات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون.

ولم تردّ الحكومة على عروض المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية والإجراءات الخاصة. ولا تزال تظهر في الوقت نفسه أدلة جديدة على الأحداث التي وقعت في مراحل التراجع المسلح الأخيرة. ومن هذا المنطلق، توصي المفوضية السامية بإنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة من شأنها أن تسهم في استجلاء الحقيقة حيثما أخفقت آليات التحقيق المحلية في ذلك.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-11200 180314 200314



\* 1 4 1 1 2 0 0 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	مقدمة.....
٣	١١-٣	مشاركة المفوضية السامية والإجراءات الخاصة.....
٥	٢٦-١٢	التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان.....
٧	١٩-١٦	ألف - المحاربون السابقون والمحتجزون.....
		باء - الاعتداءات على الأقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية
٧	٢٢-٢٠	الرأي والتعبير.....
٩	٢٤-٢٣	جيم - عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.....
١٠	٢٦-٢٥	دال - المقابر الجماعية.....
١٠	٣٥-٢٧	رابعاً - تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة.....
١٣	٦٤-٣٦	خامساً - التقدم المحرز في قضايا المساءلة.....
١٣	٤٦-٣٦	ألف - المبادرات المحلية.....
١٥	٦٤-٤٧	باء - قضايا رمزية.....
٢١	٧٥-٦٥	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات.....
٢١	٧٣-٦٥	ألف - الاستنتاجات.....
٢٣	٧٥-٧٤	باء - التوصيات.....

## أولاً - مقدمة

١- يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢٢ الذي شجّع فيه المجلس حكومة سري لانكا على تنفيذ التوصيات البناءة الصادرة عن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة<sup>(١)</sup>، إضافة إلى التوصيات المقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها<sup>(٢)</sup>، وعلى إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي<sup>(٣)</sup>.

٢- وشجّع مجلس حقوق الإنسان حكومة سري لانكا أيضاً في القرار ١/٢٢ على اتخاذ جميع الخطوات الإضافية اللازمة للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهداتها باتخاذ إجراءات موثوقة ومستقلة تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة والتعاون مع الإجراءات الخاصة. وشجّع مجلس حقوق الإنسان أيضاً المفوضية السامية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذوي الصلة على توفير المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات آنفة الذكر. وأخيراً، طلب المجلس إلى المفوضية السامية تقديم تقرير شامل عن تنفيذ القرار إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين مع مساهمات الإجراءات الخاصة ذات الصلة.

## ثانياً - مشاركة المفوضية السامية والإجراءات الخاصة

٣- قامت المفوضية السامية بزيارة إلى سري لانكا بدعوة من الحكومة في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣. ووفقاً لطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٢١، قدمت المفوضية السامية إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين (A/HRC/24/CRP.3/Rev.1) تحديداً شفوياً عن الحالة يتضمن اقتراح خطوات عملية يمكن أن تتخذها الحكومة لمساعدة المجلس على تقييم التقدم المحرز، بحلول انعقاد دورته الخامسة والعشرين، في المجالات المحددة في القرار ١/٢٢. وتشمل تلك الخطوات، توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بمجالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، وإقامة الدليل على إجراء عملية تحقيقات وطنية موثوقة مع تقديم نتائج ملموسة، بما في ذلك النجاح في مقاضاة مرتكبي الانتهاكات، وتحديد جدول زمني واضح لانسحاب الجيش من الأنشطة التي يُفترض أن

(١) شكل رئيس سري لانكا اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٠ للتحقيق في الوقائع والظروف التي أفضت إلى عدم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٢، واستخلاص الدروس من هذه الأحداث، واقتراح تدابير مؤسسية وإدارية وتشريعية لمنع تكرار هذه الأحداث وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية بين جميع الفئات. ويتاح تقرير اللجنة على الموقع الشبكي التالي: [www.llrcaction.gov.lk/reports/en/Final\\_LLRC\\_Report\\_en.pdf](http://www.llrcaction.gov.lk/reports/en/Final_LLRC_Report_en.pdf).

(٢) A/HRC/22/38.

(٣) للاطلاع على تعليقات حكومة سري لانكا على مشروع هذا التقرير، انظر الوثيقة A/HRC/25/G/9.

تكون مدنية. وللأسف لم تُتخذ أية خطوة من هذه الخطوات حتى نهاية الفترة المشمولة بالاستعراض.

٤- ولم تستجب حكومة سرى لانكا لعرض المساعدة التقنية الذي قدمته المفوضة السامية في أعقاب البعثة التقنية التي أوفدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى سرى لانكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وجهت المفوضة السامية مرة أخرى رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية ومسؤولين آخرين في أعقاب زيارتها إلى سرى لانكا كررت فيها استعداد المفوضية لتقديم المساعدة التقنية. وكانت مجالات المساعدة المحتملة التي سلطت المفوضة السامية الضوء عليها متوافقة مع بعض التوصيات التي قبلتها الحكومة أثناء الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها، ومع توصيات فريق الخبراء المعني بالمساءلة التابع للأمين العام في سرى لانكا<sup>(٤)</sup>. وتأسف المفوضة السامية لأهما لم تتلق أي رد في هذا الشأن.

٥- وفيما يتعلق بمسألة حالات الاختفاء القسري، حثت المفوضة السامية الحكومة على توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واستكمال التدابير الرامية إلى تجريم حالات الاختفاء القسري بموجب القانون الوطني.

٦- وفيما يتعلق بالعدالة الجنائية والمساءلة، عرضت المفوضة السامية تقديم المساعدة التقنية في عدة مجالات تشمل وضع مشروع تشريع يتعلق بخطاب الكراهية وحماية الشهود والضحايا لكفل الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة. وفيما يتعلق ببعض التحقيقات الجنائية المعلقة منذ مدة طويلة، عرضت المفوضة السامية تحديد خبراء دوليين يمكنهم المساعدة في التحريات الوطنية.

٧- وإضافة إلى ذلك، عرضت المفوضة السامية تقديم المشورة التقنية بشأن كيفية وضع آليات لتقصي الحقائق وسياسات لمنح التعويضات وفقاً للمعايير الدولية.

٨- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التقى الأمين العام المساعد المعني بحقوق الإنسان بوزير دفاع سرى لانكا في نيويورك، وأكد من جديد عرض المفوضة السامية تعاونها على المستوى التقني. واجتمعت المفوضة السامية بعد ذلك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بسكرتير الرئيس لاليت ويراتونغا بجنيف.

٩- ويوجد في الوقت الحاضر تسعة طلبات لزيارة سرى لانكا لم يبت فيها بعد، وهي طلبات مقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن قضايا الأقليات؛ وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وحرية الرأي والتعبير؛ وعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛

(٤) انظر [www.un.org/News/dh/infocus/Sri\\_Lanka/POE\\_Report\\_Full.pdf](http://www.un.org/News/dh/infocus/Sri_Lanka/POE_Report_Full.pdf).

والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ واستقلال القضاة والمحامين؛ والتميز ضد المرأة في القانون والممارسة؛ والحقيقة والعدالة والجزر وضمانات عدم التكرار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تابع كل من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات طلبيهما المتعلقين بزيارة البلد أو بتقديم عروض محددة للمساعدة التقنية. ولا تزال تلك الطلبات معلقة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أرسلت الحكومة إلى الفريق العامل ردوداً على ٨٤٢ حالة يعود تاريخها إلى تسعينات القرن الماضي.

١٠- وبدعوة من الحكومة، زار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً سري لانكا في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر أيضاً الفقرة ١٤ أدناه). وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، تلقى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم دعوة من الحكومة لكنه اضطر إلى تأجيل زيارته بسبب تضارب مواعيد ارتباطاته. ومنذ ذلك الحين، وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين لزيارة البلد في أيار/مايو ٢٠١٤.

١١- وترحب المفوضة السامية بمشاركة الحكومة في هذه المسائل الهامة، لكنها تكرر نداءاتها من أجل توجيه دعوة إلى الإجراءات الخاصة المعنية بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وقضايا الأقليات على سبيل الأولوية، فهي تعتبر أن هذه المسائل برزت بصورة واضحة في التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدراسات المستفاد والمصالحة وأعرب عنها مجلس حقوق الإنسان أيضاً كشواغل رئيسية.

### ثالثاً - التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان

١٢- أقرت المفوضة السامية في تحديثها الشفهي أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين بالإيجازات التي حققتها الحكومة بمساعدة المجتمع الدولي في مجالات إزالة الألغام وإعادة التوطين وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل منذ عام ٢٠٠٩. ورحبت المفوضة السامية بانتخابات مجلس المقاطعة الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأوصت الحكومة بالعمل مع سلطات المقاطعة الجديدة على تعزيز المشاركة الهادفة من جانب المجتمع المحلي في برامج إعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، سلطت المفوضة السامية الضوء أيضاً على الشواغل الملحة، بما يشمل عدم إحراز تقدم في المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ وحالة المحتجزين والمحررين السابقين، وفيما يتعلق بعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ ومواصلة العسكرة<sup>(٥)</sup>، وحياسة الأراضي قسراً<sup>(٦)</sup> (ولا سيما

(٥) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), A Protection Assessment of Sri Lankan Internally Displaced Persons who have Returned, Relocated or are Locally Integrating ("Tool Three"), June 2013 (available from <http://unhcr.lk/wp-content/uploads/2014/01/Tool-Three-Final-Report-July-12-2013.pdf>) figures 1.5, 1.6. & 1.7

في شمال البلد وشرقه)، مما يقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام ويزيد من التعصب الديني ويقوض المؤسسات المستقلة، بما في ذلك الجهاز القضائي.

١٣- وأقر أيضاً المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في أعقاب الزيارة التي قام بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالجهود المبذولة لإعادة الإعمار، لكنه أكد ضرورة تعزيز الحلول الدائمة ومعالجة مسألة حماية النساء والفتيات وإتاحة إمكانية الحصول على الأراضي وسحب الجيش من جميع المهام المدنية<sup>(٧)</sup>.

١٤- وأفادت حكومة سري لانكا في تعليقاتها على مشروع هذا التقرير بخفض إجمالي القوة العسكرية بنحو ٣٠ في المائة في المقاطعة الشمالية و٢٦ في المائة في المقاطعة الشرقية منذ عام ٢٠٠٩، وإزالة الأغلبية العظمى من نقاط التفتيش. وأضافت حكومة سري لانكا أنه قد أفرج عما مجموعه ٢٠٠١١ فداناً من الأراضي الخاصة و٥٧٤٠ فداناً من الأراضي المملوكة للدولة في المقاطعتين. ومع ذلك، لاحظت المفوضة السامية التقارير التي تفيد أن الحكومة استحوذت على أكثر من ٦٠٠٠ فدان من الأراضي الخاصة في جفنا حول معسكر بالالي وأن ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص من مقدمي الالتماسات اتخذوا إجراءات قانونية للمطالبة بأراضيهم<sup>(٨)</sup>. وأشارت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لتعويض المالكين.

١٥- وتواصل المفوضة السامية الإعراب عن قلقها لأن المنظمات غير الحكومية لا تزال مطالبة بأن تسجل وتقدم التقارير عن طريق أمانة تابعة لوزارة الدفاع. وتوجه المفوضة السامية الاهتمام أيضاً إلى الشواغل المثارة إزاء تعرض النساء للمضايقة والعنف الجنسيين في أماكن الوجود العسكري المكثف<sup>(٩)</sup>. ويُدعى على سبيل المثال، أن جندياً تابعاً لمعسكر الجيش في نيدونكيرني اعترف في أيار/مايو ٢٠١٣ بأنه اغتصب طفلاً يبلغ من العمر ٦ سنوات. وأفادت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير بأن الجيش قد اتخذ إجراءات صارمة في هذه القضايا.

(٦) انظر Case studies on Jaffna, Sampur and Weli Oya in Centre for Policy Alternatives, Politics, Policies and Practices with Land Acquisitions and Related Issues in the North and East of Sri Lanka, November 2013, available from [www.cpalanka.org/policy-brief-politics-policies-and-practices-with-land-acquisitions-and-related-issues-in-the-north-and-east-of-sri-lanka/](http://www.cpalanka.org/policy-brief-politics-policies-and-practices-with-land-acquisitions-and-related-issues-in-the-north-and-east-of-sri-lanka/).

(٧) انظر البيان الصحفي الذي أدلى به المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بعد زيارته إلى سري لانكا في الفترة الممتدة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14086&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14086&LangID=E).

(٨) انظر Centre for Policy Alternatives, Politics, Policies and Practices with Land Acquisitions and Related Issues (انظر الحاشية ٦)، p. 45.

(٩) انظر UNHCR, A Protection Assessment of Sri Lankan Internally Displaced Persons, (انظر الحاشية ٥). figures 1.14, 1.15, 1.16 and 1.17.

## ألف - المحاربون السابقون والمحتجزون

١٦- أبلغت الحكومة المفوضة السامية أثناء زيارتها إلى سري لانكا بإعادة تأهيل وإدماج ما يزيد على ١١ ٧٥٨ محارباً سابقاً في المجتمع وبالعملية الجارية لإعادة تأهيل ٢٣٤ محتجزاً وبالإجراءات القانونية التي يواجهها ٩١ محتجزاً. وأفادت الحكومة أيضاً بأنها قد فتحت ملفات بشأن ٩٧٧ محتجزاً كانوا محتجزين لمدة طويلة دون توجيه تهمة إليهم، وأن هناك ١٦٠ ملفاً بانتظار اتخاذ قرار بشأنها في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤<sup>(١٠)</sup>.

١٧- وترحب المفوضة السامية بهذا التقدم وتحث الحكومة على التعجيل باتخاذ قرارات بشأن القضايا المعلقة عن طريق توجيه التهم أو إطلاق سراح الأفراد أو إرسالهم لإعادة تأهيلهم وضمان إمكانية وصول المحامين إلى موكلتهم.

١٨- وتحث المفوضة السامية الحكومة مرة أخرى على إلغاء قانون مكافحة الإرهاب والأنظمة الصادرة بموجبه التي تجيز الاحتجاز التعسفي.

١٩- وتشير المفوضة السامية بتقدير إلى تقرير الحكومة الذي يفيد بإعادة إدماج جميع المحاربين السابقين من الأطفال بحلول أيار/مايو ٢٠١٠ وحصولهم على التعليم الرسمي<sup>(١١)</sup>. وفي الوقت نفسه، تذكّر المفوضة السامية الحكومة، على نحو ما تؤكد التوصية ٩-٧٩ الصادرة عن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، بأنها لم تجر حتى الآن أية ملاحقات قضائية أو محاكمات ضد أحد لارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد الأطفال، بما يشمل الكوادر السابقة في حركة تحرير نمور تاميل إيلاام والقادة شبه العسكريين السابقين الذين يعملون في الحكومة حالياً.

## باء- الاعتداءات على الأقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير

٢٠- لا تزال المفوضة السامية تشعر بانزعاج بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في الاعتداءات على الأقليات الدينية والتحرّيش على العنف الذي تقوم به الجماعات القومية البوذية السنهالية التي يتزعمها في الغالب بعض الرهبان البوذيين المتطرفين. وقد تلقت المفوضة السامية تقارير من الأمانة المعنية بالمسلمين، وهي منظمة غير حكومية أفادت بوقوع نحو ٢٨٠ حادثة تهديد وعنف ضد المسلمين في عام ٢٠١٣<sup>(١٢)</sup>، إضافةً إلى اعتداءات على المساجد وأماكن الأنشطة التجارية. وأبلغت الطوائف المسيحية أيضاً عن أكثر من ١٠٣ حوادث اعتداءات على

(١٠) انظر خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة (متاحة على الموقع الشبكي: [www.lreaction.gov.lk/npoa.html](http://www.lreaction.gov.lk/npoa.html))، (1a), p. 7.

(١١) المرجع نفسه، ص. ١١.

(١٢) الإحصاءات المقدمة من الأمانة المعنية بالمسلمين.

الكنائس والمسيحيين في عام ٢٠١٣. وفي أعقاب الهدوء الذي خيم قبل انعقاد اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، أُبلغ عن خمسة اعتداءات عنيفة قادها رهبان بوذيون ضد عدة كنائس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير ١٨٢ حادثة استهدفت جميع الأديان وأبلغت الشرطة بوقوع ١٤٧ منها فقط. وعلى الرغم من أن الحكومة ذكرت أن الشرطة اتخذت التدابير الضرورية، فقد كان من السهل التعرف في حالات كثيرة على المسؤولين عن الانتهاكات في لقطات فيديو يقف فيها رجال الشرطة كمتفرجين على أفعال العنف. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه قد أُعدَّ تعديل للتشريع من أجل تعزيز أحكام قانون العقوبات والقانون المستمد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلّق بخطاب الكراهية.

٢١- ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتلقى شكاوى تتعلّق بانتشار حالات المضايقة والترهيب التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والمحامين والصحفيين، بما في ذلك عمليات الانتقام من الأشخاص الذين يتعاملون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأعربت المفوضية السامية عن بالغ قلقها إزاء حالات المضايقة والترهيب التي تعرض لها أفراد أو مجموعات كانت قد التقت أو حاولت الالتقاء بهم حتى بعد مرور أشهر على زيارتها. وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن عشر حالات خطيرة على الأقل استهدفت أفراداً ومجموعات في الفترة بين نهاية تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في مرحلة ما قبل اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي استضافته سري لانكا وأثناء الاجتماع. وشملت هذه الحالات قضية مدافع بارز عن حقوق الإنسان تعرض في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتهديدات وتصريحات مهينة خلال بث إذاعي في هيئة الإذاعة السريلانكية التابعة للدولة. وفي مثال آخر، منعت الشرطة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر حافلات تقل أفراد أسر المختفين كانت متوجهة إلى كولومبو للمشاركة في حدث يتعلّق بحقوق الإنسان وفي مظاهرة تدعو إلى مساءلة الأشخاص المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري.

٢٢- وقد استمرت في عام ٢٠١٣ الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام. ووقعت عدّة حوادث استهدفت صحيفة تاميل "أوتيان"، حيث جرى الاعتداء على اثنين من موزعي الصحيفة في ١٠ كانون الثاني/يناير وحرقت نسخ منها، والاعتداء الذي نفذه مسلحون في ١٣ نيسان/أبريل على الموظفين في مكتب جفنا وحرقتهم آلات الطباعة، والهجوم الذي شنّه مسلحون في ١١ تموز/يوليه على غرفة الأخبار. وفي ٢٤ آب/أغسطس، قام رجل ملثم بالاعتداء على محررة مساعدة في صحيفة "صنداي ليدر" في منزلها، واقتحم منزلها بعد ذلك في ٨ أيلول/سبتمبر وسُرقت حاسوبها.



## جيم - عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

٢٣- تواصل المفوضة السامية وعدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة متابعة التطورات في قضايا وقعت مؤخراً تتعلق بمقتل محتجين عزل أو سجناء من جراء الاستخدام المفرط للقوة على ما يبدو. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، احتج نحو ٦٠٠٠ من سكان ويليبيريا، وهي ضاحية صغيرة من ضواحي كولومبو، لأن الدولة لم تعالج الشواغل التي أثارها أفراد المجتمع المحلي إزاء تلوث إمدادات مياه الشرب الخاصة بهم والذي تسبب فيه مصنع محلي. فانتشر رجال مسلحون لدعم الشرطة في السيطرة على الاحتجاج الذي تحول إلى مظاهرة عنيفة، ويُدعى أنهم استخدموا القوة المفرطة مما تسبب في مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد كبير آخر بجروح بالغة<sup>(١٣)</sup>. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، شكّل قائد الجيش محكمة عسكرية للتحقيق في الحادث. وقدمت المحكمة تقريرها في ٢١ آب/أغسطس لكنها لم تنشره. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، أعلن الجيش عن فصل أربعة من كبار الضباط من وظائفهم بشكل فوري على الرغم من أنه لم تُشكّل محكمة عسكرية لذلك<sup>(١٤)</sup>. وتُقل المصنع منذ ذلك الوقت إلى مكان آخر وقُدّمت تعويضات إلى أسر أولئك القتلى.

٢٤- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شكّلت وزارة إعادة التأهيل وإصلاح السجون لجنة للتحقيق في الحوادث التي وقعت في سجن ويليكادا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما قام أفراد في فرقة العمل الخاصة بعملية تفتيش في السجن وحدث عصيان بعد ذلك تدخل أفراد في الجيش للسيطرة عليه، وراح ضحيته ٢٧ سجيناً و٤٣ جريحاً على الأقل<sup>(١٥)</sup>. وقدمت اللجنة تقريرها إلى وزارة إعادة التأهيل وإصلاح السجون في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لكنها لم تنشره. ووفقاً للتقارير الإعلامية، خلصت اللجنة إلى أن السجناء أطلقوا الرصاص على بعضهم البعض. وأبلغت الحكومة المفوضة السامية بأنه قد أُجريت تحقيقات مماثلة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز عندما اقتحمت قوات الأمن سجن فافونيا لإطلاق سراح موظفين أخذهم السجناء رهائن في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وقد برز ذلك في تقريرها السابق<sup>(١٦)</sup>. غير أنه لم يُنشر إلى اليوم أي تقرير بهذا الشأن.

(١٣) Human Rights Watch, "Sri Lanka: Investigate 'Clean Water' Protest Deaths", 9 August 2013, انظر available from [www.hrw.org/news/2013/08/09/sri-lanka-investigate-clean-water-protest-deaths](http://www.hrw.org/news/2013/08/09/sri-lanka-investigate-clean-water-protest-deaths); and Ministry of Defence and Urban Development, press communiqué, 30 August 2013, available from [www.defence.lk/new.asp?fname=Press\\_Communique\\_Weliweriya\\_Incident\\_20130830\\_03](http://www.defence.lk/new.asp?fname=Press_Communique_Weliweriya_Incident_20130830_03).

(١٤) انظر البيان الصحفي لوزارة الدفاع (انظر الحاشية ١٣).

(١٥) مركز بدائل السياسات، قائمة بلجان التحقيق واللجان التي شكلتها حكومة سرى لانكا (٢٠٠٦-٢٠١٢)، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ مُتاحة على الموقع الشبكي التالي: [www.cpalanka.org/a-list-of-commissions-of-inquiry-and-committees-appointed-by-the-government-of-sri-lanka-2006-2012/](http://www.cpalanka.org/a-list-of-commissions-of-inquiry-and-committees-appointed-by-the-government-of-sri-lanka-2006-2012/).

(١٦) A/HRC/22/38، الفقرة ٢١.

## دال - المقابر الجماعية

٢٥ - كشف في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عن مقبرة جماعية في متالي بوسط سري لانكا تتضمن بقايا هياكل عظمية لنحو ١٥٥ شخصاً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، شكّلت لجنة تحقيق رئاسية للتحقيق في الظروف المحيطة بتلك المقبرة، على الرغم من بدء إجراءات قضائية في المحكمة الجزئية بمتالي. وتثار شواغل حول طريقة حفظ بقايا هذه الهياكل وحماية الموقع وعملية التحقيق في ذلك<sup>(١٧)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أُبلغ عن اكتشاف مقبرة أخرى تحتوي على بقايا هياكل عظمية لما مجموعه ٥٢ شخصاً، بينهم أطفال في منار بشمال سري لانكا.

٢٦ - ومن الضروري توجيه الاهتمام الواجب إلى الحفاظ على سلامة المواقع واتخاذ إجراءات لاستخراج رفات الموتى وتحديد هوياتهم. ومن الأهمية بمكان كفالة حق الأسرى في معرفة مصير أحبائهم المفقودين، وينبغي إشراكهم فعلياً في الجهود القانونية والإنسانية المبذولة لتحديد أماكن القبور واستخراج الرفات ودفنها من جديد وإحياء ذكرى الموتى. وفي هذا السياق، تشكل عملية استخراج رفات الموتى والتحقيق في ظروف موتهم دون تساهل مسألة أساسية ويمكن التماس المساعدة الدولية لإنجازها.

## رابعاً - تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة

٢٧ - عيّن مجلس الوزراء في أيار/مايو ٢٠١٢ فرقة خاصة رئاسية لرصد تنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أصدرت الفرقة الخاصة خطة عمل وطنية لتنفيذ بعض التوصيات. وأصدرت الحكومة تحديثها الأخير بشأن تنفيذ خطة العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤<sup>(١٨)</sup>. وأُتيحت الفرصة للمفوضة السامية لمناقشة التقدم المحرز مع سكرتير الرئيس في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٨ - وترحب المفوضة السامية بالتقدم الذي أُفيد بأنه أُحرز في تنفيذ عدد من التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وعلى سبيل المثال إنفاذ سياسة اللغات الثلاث وتعزيز استخدام لغة التاميل رسمياً وتحسين المدارس في المقاطعتين الشمالية والشرقية، واتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز التنوع الإثني في المدارس وتكافؤ فرص الحصول على التعليم العالي.

٢٩ - ولاحظت المفوضة السامية اتساع نطاق وعمق المجموعة الكاملة للتوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، لكنها شككت في العملية الانتقائية التي قامت بها الحكومة المتمثلة في تنفيذ بعض التوصيات دون غيرها وأساسها المنطقي. وفي بعض

(١٧) على سبيل المثال، نُقل قاضي متالي المشرف على التحقيقات بعد ذلك إلى كولومبو لأسباب تأديبية وفقاً لما ذكرته الحكومة.

(١٨) تُتاح على الموقع الشبكي التالي: [www.lircaction.gov.lk/npoa.html](http://www.lircaction.gov.lk/npoa.html).

الحالات، كما هو مبين أدناه، لاحظت المفوضة السامية أيضاً تخفيف صيغة مضمون بعض التوصيات في خطة العمل الوطنية أو في مختلف مراحل التنفيذ.

٣٠- وقدمت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة نحو ٢٨٥ توصية. وتعهدت الحكومة في خطة العمل الوطنية بدعم تنفيذ ٩٢ توصية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أعلنت الحكومة أنها ستنفذ ٥٣ توصية إضافية<sup>(١٩)</sup> مما يجعل العدد الإجمالي للتوصيات ١٤٥ توصية. وفي الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بسري لانكا الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ذكرت الحكومة أن بعض توصيات اللجنة المتبقية قد أُدرجت في إطار ونطاق خطة العمل الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها (٢٠١١-٢٠١٦)، ولا تتاح للعموم التقارير المرحلية المتعلقة بها.

٣١- بيد أن النشاط المحدد في خطة العمل الوطنية لا يتطابق بالكامل في حالات كثيرة مع التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة أو لا يعالج تلك التوصيات، أو كان منفذاً بشكل جزئي. ومن الأمثلة على ذلك، أن التوصية ٩-٧٣ تدعو إلى إجراء تحقيقات في الادعاءات ضد مجموعات مسلحة غير شرعية، غير أن النشاط المقابل تمثل في تجريد المجموعات المسلحة من السلاح<sup>(٢٠)</sup>.

٣٢- ومن الأمثلة الأخرى، دعت التوصية ٩-٤٦ الحكومة إلى توجيه السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان التحقيق على النحو المناسب في ادعاءات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ولا يلي النشاط المقابل الذي حددته الحكومة الدعوة إلى إجراء التحقيقات، لكنه يركز على بناء قدرات الشرطة والخفارة المجتمعية<sup>(٢١)</sup>. ودعت التوصية ٩-٢٧٠ إلى إنشاء آليات مشتركة بين الأديان لتيسير الإنذار المبكر والوقاية من العنف الطائفي أو الديني، غير أن لجان الدفاع المدني التي أنشأها وزارة الدفاع أثناء الحرب هي التي تتولى القيام بذلك<sup>(٢٢)</sup>.

٣٣- ولم يُحرز سوى تقدم بسيط في التوصيات الرئيسية الأخرى المتعلقة بقضايا العدالة والمساءلة، وهي من الشواغل الأساسية التي تساور مجلس حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، حثت التوصية ٩-١٢٠ الحكومة على تنفيذ توصيات تقرير لجنة التحقيق الرئاسية (لجنة أودالاغاما) التي سُكلت في عام ٢٠٠٦ للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لحقوق

(١٩) انظر البيان الصحفي لأمانة رئاسة سري لانكا، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ على الموقع الشبكي التالي:

[www.presidentsoffice.gov.lk/index.php?option=com\\_k2&view=item&id=120:cabinet-approves-action-on-53-more-llrc-recommendations](http://www.presidentsoffice.gov.lk/index.php?option=com_k2&view=item&id=120:cabinet-approves-action-on-53-more-llrc-recommendations)

(٢٠) تشمل الأمثلة الأخرى التوصيتين ٩-٥٧ و ٩-٨١.

(٢١) تثار قضايا مماثلة فيما يتعلق بالتوصيات ٩-٧٣ و ٩-٢٨٥ و ٩-٢١٣.

(٢٢) أعلنت الحكومة تنشيط لجان الدفاع المدني في آب/أغسطس ٢٠١١، انظر الموقع الشبكي التالي:

[www.defence.lk/new.asp?fname=20110824\\_01](http://www.defence.lk/new.asp?fname=20110824_01)

الإنسان التي ارتكبت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥<sup>(٢٣)</sup>، ولا سيما قتل خمسة طلاب في ترينكومالي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ١٧ شخصاً من العاملين في مجال المساعدة من منظمة العمل لمكافحة الجوع في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأُبلغ عن إحراز تقدم محدود بشأن هاتين المسألتين في إطار خطة العمل الوطنية (انظر الفقرات ٤٧-٦٤ أدناه)؛ وإضافة إلى ذلك، لم تعالج الخطة أية حالة من الحالات الثلاث عشرة الهامة الأخرى التي حققت فيها لجنة أودالاغاما، بما في ذلك مقتل وزير الخارجية السابق مع برلمانيين آخرين واختفاء كاهن كاثوليكي.

٣٤- ودعت التوصية ٩-٢١٣ الحكومة إلى التحقيق في الادعاءات الخطيرة ضد المجموعات المسلحة غير الشرعية (عمل بعضها كمجموعات شبه عسكرية)، ومقاواة المسؤولين عنها ومعاقبتهم بغض النظر عن ارتباطاتهم السياسية. وقد أفادت الحكومة في خطة العمل الوطنية أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ كان هناك ٧٦ شخصاً مشتبه فيهم محتجزين في شعبة التحقيقات المتعلقة بالإرهاب وبأن التحقيقات جارية مع بعضهم<sup>(٢٤)</sup>.

٣٥- وعلى الرغم من تفكيك جزء كبير من المجموعات شبه العسكرية، فلم يُتخذ إلى اليوم أي إجراء بحق اثنين من كبار القادة شبه العسكريين اللذين يشغلان في الوقت الحاضر منصبين وزاريين وهما دوغلاس ديفاناندا وفييني أغامورتي موراليتاران (الملقب بكارونا) أو الوزير الأول السابق في المقاطعة الشرقية سيفانيساتوري شاندراكاتان (الملقب ببيليان) وهما متورطان في العديد من الادعاءات التي تتعلق بارتكاب جرائم خطيرة خلال النزاع المسلح<sup>(٢٥)</sup>. وكان كلاً من كارونا وبيليان قائدين سابقين في حركة نمور تحرير تاميل إيلاام، وعملا في مرحلة لاحقة على تشكيل فصيل كارونا المنشق الذي وصفته اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، فضلاً عن التقارير المتتالية للأمين العام المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بأنه هو الفصيل المسؤول عن تجنيد الأطفال، وهي جريمة من جرائم الحرب<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٣) انظر مركز السياسات "قائمة بلجان التحقيق واللجان الأخرى" (انظر الحاشية ١٥).

(٢٤) انظر خطة العمل الوطنية (انظر الحاشية ١٠)، الفقرة ٣٠.

(٢٥) انظر Human Rights Watch, "Sri Lanka: Probe into LTTE Crimes Should Start with Karuna", 28 March 2013 (www.hrw.org/news/2013/03/28/sri-lanka-probe-ltte-crimes-should-start-karuna) ومنظمة العفو الدولية، تقرير عن سري لانكا، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.amnesty.org/en/region/sri-lanka/report-2010 .

(٢٦) Human Rights Watch, "Sri Lanka: Karuna Group Abducts Children for Combat" S/AC.51/2007/9. انظر أيضاً Combat", 25 كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.hrw.org/news/2007/01/23/sri-lanka-karuna-group-abducts-children-combat.

## خامساً - التقدم المحرز في قضايا المساءلة

### ألف - المبادرات المحلية

٣٦- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٢٢ إلى الحكومة إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في ادعاءات انتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع التدابير الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وتعهداتها باتخاذ إجراءات موثوقة ومستقلة تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة. وقد دعت مجموعة من التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة أيضاً إلى إجراء مزيد من التحقيقات في قضايا ومساءلة محددة، ولا سيما ادعاءات القتل العشوائي للمدنيين وإعدام السجناء بإجراءات موجزة. ولم تتخذ الحكومة إلى اليوم سوى خطوات محدودة وجزئية إزاء التحقيق في الادعاءات الخطيرة لانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي ولم يكن أي منها مستوفياً لشروط الاستقلالية أو المصدقية المطلوبة.

٣٧- وأوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة بمواصلة التحقيقات في جملة أمور، منها الظروف التي يمكن أن تكون قد حدثت فيها حالات محددة تتعلق بوفاة مدنيين أو إصابتهم، وعمّا إذا كانت هذه التحقيقات قد كشفت عن وجود سلوك غير مشروع وعمّا إذا خضع مرتكبو هذه الأفعال للمقاضاة والعقاب، فضلاً عن التحقيق في تسجيلات الفيديو للقناة ٤ لإثبات حقيقة الادعاءات الناشئة عنها. وقد شكل قائد الجيش محكمة تحقيق عسكرية في شباط/فبراير ٢٠١٢ من أجل إجراء تحقيقات وتقديم تقرير عن الملاحظات التي أبدتها اللجنة. ومع ذلك، لا يُعرف سوى القليل عن هذه الإجراءات لأن جلسة المحكمة كانت مغلقة وغير متاحة للجمهور، ولم تصدر المحكمة أي تقرير بهذا الشأن.

٣٨- وأفادت الحكومة في تحديثها المتعلق بخطة العمل الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بأن محكمة التحقيق التابعة لجيش سري لانكا قد أنهت تحقيقها في شباط/فبراير ٢٠١٣ في الادعاءات المتعلقة بعمليات قتل المدنيين، وخلصت إلى أن حالات القصف المشار إليها في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة لا تعزى إلى الجيش، وأن الخسائر في صفوف المدنيين ناشئة عن أفعال غير مشروعة قامت بها حركة نمر تحرير تاميل إيلاام. وأبلغت الحكومة عن أن المرحلة الثانية من التحقيقات في الادعاءات المقدمة في إطار فيديو القناة ٤ لا تزال جارية.

٣٩- ولاحظت المفوضة السامية أن محاكم التحقيق العسكرية لا تتمتع بالتراحة والاستقلالية الضروريين لكسب الثقة. فقائد الجيش الذي أنشأ هذه المحاكم هو أيضاً قائد قوات الأمن في منطقة المعركة الرئيسية للتراع وشارك بنشاط في التخطيط والعمليات

العسكرية العامة هناك. وينبغي أن تتولى السلطات المدنية وليس العسكرية ذاتها إجراء التحقيقات في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة على أيدي قوات الجيش أو القوات المسلحة<sup>(٢٧)</sup>.

٤٠- ووفقاً للحكومة، فإن التعداد الخاص بالخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن النزاع والذي استُكمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سيلقي الضوء على عدد القتلى والجرحى من المدنيين أثناء الحرب، فضلاً عن مصير المفقودين. وقد أُفيد بأن النتائج قيد التحليل. ومع ذلك، لن تقدم نتيجة التعداد صورة كاملة لجميع الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا منذ عام ١٩٨٢؛ وعلى سبيل المثال، لم تُجمع البيانات إلا من أفراد الأسرة المباشرين للموتى أو المفقودين، ولذلك لا تحصى الحالات التي مات فيها جميع أفراد الأسرة أو اختفوا أو غادروا البلد.

٤١- وثمة مسائل أخرى أوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة بإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها، لكنها لم تعالجها في إطار محاكم التحقيق أو غيرها من الإجراءات. وعلى سبيل المثال، أعربت اللجنة في الفقرة ٩-١١٤ من تقريرها عن بالغ قلقها إزاء استمرار التقارير المتعلقة بقتل الصحفيين وغير ذلك من أشكال الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وإزاء ضرورة تحقيق حاسم في هذه الحوادث وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٤٢- وأعربت المفوضة السامية أيضاً عن قلقها إزاء عدم بدء الإجراءات القانونية بحق أي مشتبه فيه من حركة نمر تحرير تاميل إيلاَم يُدعى ارتكابه جريمة حرب أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٣- وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أعلنت الحكومة أن الرئيس شكل اللجنة الجديدة للتحقيق في حالات الاختفاء. وقد تلقت اللجنة التي عقدت أولى جلساتها العلنية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في منطقة كيلينو تشي تشي نحو ١٣٧٠٠ شكوى من جميع أنحاء البلاد<sup>(٢٨)</sup>. وطلبت الحكومة أيضاً معلومات من بلدان أخرى تتعلق بأشخاص سريلانكيين يحتمل أن يكونوا حالياً في الخارج. وترحب المفوضية السامية بهذه الجهود، لكنها تلاحظ أن اللجنة لن تغطي سوى حالات الاختفاء في المقاطعتين الشمالية

(٢٧) انظر على سبيل المثال، CCPR/C/79/Add.76, CCPR/CO/71/VEN, CCPR/CO/69/KGZ, CCPR/C/79/Add.104, CCPR/C/79/Add.86, para. 9, CCPR/C/79/Add.96, CCPR/C/79/Add.80, *Official Records of the General Assembly, Thirty-fifth Session, Supplement No. 40 (A/35/40)*, para. 249, and CAT/C/CR/31/1, para. 9 (d) (iii).

(٢٨) وزارة الدفاع والتنمية الحضرية. "تلقت اللجنة التي تحقق في حالات الاختفاء ١٣٧٠٠ شكوى"، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، متاحة على الموقع الشبكي: [www.defence.lk/new.asp?fname=Commission\\_probing\\_disappearances\\_receives\\_13700\\_complai.nts\\_20140127\\_07](http://www.defence.lk/new.asp?fname=Commission_probing_disappearances_receives_13700_complai.nts_20140127_07)

والشرقية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩. ولذلك، فإن الكثير من حالات الاختفاء المبلغ عنها في السنوات الأخيرة في كولومبو وأجزاء أخرى من البلد لن تدخل في نطاق اختصاصها.

٤٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعلنت الحكومة أن لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان ستجري، بدعم من شعبة أمانة الكومنولث لحقوق الإنسان، تحقيقات وطنية في ادعاءات التعذيب المرتكبة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلنت اللجنة أن التحقيقات قد تأجلت إلى أجل غير مسمى<sup>(٢٩)</sup>.

٤٥- وأوصت المفوضة السامية سري لانكا في تقريرها السابق<sup>(٣٠)</sup> بإنشاء آلية لتقصي الحقائق أكثر شمولاً من شأنها أن تستند إلى توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. ومن المهم تأكيد أن آلية تقصي الحقائق يجب أن تمثل بالكامل للالتزامات القانونية الدولية للدولة وأن تكون مستقلة تماماً، بما في ذلك اختيار أعضاء اللجنة والاعتبارات المتعلقة بالميزانية. وينبغي أن تتمتع بولاية واسعة إلى أقصى حد ممكن تغطي فترة النزاع كلها وإقليم الدولة بأكمله. وينبغي أن تقوم هذه الآلية على عملية تشاورية وطنية واسعة تتضمن آراء الضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد. ويجب استخلاص الدروس من إخفاق لجان التحقيق الماضية لضمان أن تتمتع أية آلية جديدة بالاستقلالية والسلطة اللازمين لكي تكون فعالة. وعلى سبيل المثال، ينبغي إنشاء أي آلية شاملة لتقصي الحقائق بموجب تشريع محدد لهذه الآلية وليس بموجب قانون لجنة التحقيقات الحالي المشوب بالعيوب.

٤٦- وتشير المفوضة السامية إلى أنه لا يجوز لأية آلية لتقصي الحقائق أن تمنح عفواً يحول دون مقاضاة أفراد قد يكونون مسؤولين جنائياً عن ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قائمة على نوع الجنس. وينبغي أن تنظر لجنة تقصي الحقائق في طلب الدعم الدولي، مثل المساعدة التقنية والقانونية والسياساتية الخاصة، فضلاً عن إشراك محققين دوليين للمساعدة في هذه العملية. وأخيراً ينبغي تكملة لجان التحقيق تلك بآليات وإجراءات للعدالة الانتقالية شاملة ومتسقة تشمل المقاضاة والجبر والتدقيق وغيرها من برامج المساءلة أو الإصلاح.

## باء- قضايا رمزية

٤٧- يظهر إخفاق الحكومة في إحراز تقدم كبير على صعيد المساءلة في عدم إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في ادعاءات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المتعلقة بعدة

(٢٩) Ramanathan Ahilan, "HRC Postpones Set Up Of Torture Commission On Alleged Requests By CSOs – Rights Now Asks Chairman To Name The Orgs", Rights Now, 14 December 2013, .available from [www.rightsnow.net/?p=4347](http://www.rightsnow.net/?p=4347)

(٣٠) A/HRC/22/38

حالات رمزية. وقد وجهت المفوضة السامية والآليات الدولية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى تلك الحالات. وسلط فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الضوء في تقريره على الكثير من هذه الحالات (الفقرات ١٤٩ و ١٧٠ و ٤١٤) التي حققت فيها لجان التحقيق الوطنية السابقة وأوصت اللجنة المعنية بالدراسات المستفيدة والمصالحة بمواصلة التحقيقات بشأنها. وفي بعض الحالات، أبلغت الحكومة أكثر من مرة المجلس عن إحراز تقدم في التحقيقات. بيد أنه لم تفض أية حالة من هذه الحالات إلى تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. وهذه الحالات ليست سوى عينة صغيرة لكنها تعطي مثالا على الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلاام أثناء النزاع ولم تُجر بعد تحقيقات بشأنها أو أنها لا تزال معلقة.

### ١- خماسي ترينكومالي

٤٨- يدعى أن خمسة طلاب تعرضوا للضرب في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وقُتلوا على أيدي قوات الأمن السريلانكية في ساحل ترينكومالي. وقد خلصت المحكمة الجزئية بترينكومالي في تحقيقاتها إلى أن حالات الوفاة نجمت عن الإصابة بطلقات نارية، ووجهت الشرطة إلى إجراء المزيد من التحقيقات وتقديم المشتبه فيهم إلى القضاء. واحتجز عدد من أفراد فرقة خاصة كانت موجودة مكان الحادث كمشتبه فيهم بعد وقوعه على الفور غير أنه أُطلق سراحهم في العام نفسه. ومنذ ذلك الحين يُوجَل القاضي في ترينكومالي القضية كل شهر مطالباً شعبة التحقيق الجنائي بإعداد تقارير عن تحقيقاتها. ولم تجر الشعبة تحقيقات ولم تقدم أسباباً تبرر التأخير. وفرّ عدة شهود مع أفراد أسرهم خارج البلد بعد تلقيهم تهديدات<sup>(٣١)</sup>.

٤٩- وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، أجرت لجنة أودالاغاما تحقيقات في قضية ترينكومالي بإشراف مجموعة مستقلة دولية تضم شخصيات بارزة. ولم تنشر الحكومة قط تقرير اللجنة. وحققت لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان آنذاك أيضاً في القضية، ونشرت للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تقريرها الذي خلصت فيه إلى تورط قوات الأمن في هذه القضية<sup>(٣٢)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالدراسات المستفيدة والمصالحة عن استيائها من عدم متابعة نتائج لجنة أودالاغاما وأوصت الحكومة بمواصلة التحقيق في عمليات القتل.

(٣١) انظر University Teachers for Human Rights (Jaffna), special report No. 30, 1 April 2008. Available from [www.uthr.org/SpecialReports/Spreport30.htm](http://www.uthr.org/SpecialReports/Spreport30.htm).

(٣٢) متاح على الموقع الشبكي التالي: [www.colombotelegraph.com/wp-content/uploads/2014/01/report-by-](http://www.colombotelegraph.com/wp-content/uploads/2014/01/report-by-the-HRC-appointed-Special-Rapporteur.pdf)



٥٠- وفي عام ٢٠١٣، أبلغت الحكومة مجلس حقوق الإنسان بأن المدعي العام قد أمر الشرطة ببدء تحقيق متأن تحت إشراف السلطات القضائية. وفي ذلك الوقت، أشارت الحكومة إلى أن المسألة "قد تخرج بنتيجة وهي دليل على التزامنا بالمساءلة"<sup>(٣٣)</sup>.

٥١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، قُبض على ١٢ ضابطاً من فرقة العمل الخاصة واحتُجزوا لأسباب تتعلق بحالات القتل. ولم يكن مدير الشرطة الذي كان على رأس عمله في ذلك الوقت بينهم (ترقى منذ ذلك الحين إلى نائب للمفتش العام وعاد إلى ترينكومالي). وأبلغ النائب العام المفوضة السامية في آب/أغسطس ٢٠١٣ بأن الإطار الزمني المتوقع لإجراءات من هذا النوع هو ثلاثة أشهر، لكنه أشار إلى وجود صعوبات في إقناع الشهود بالمضي في تقديم إفاداتهم. وأُفرج عن الضباط بكفالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أبلغ مكتب المدعي العام المفوضة السامية في اجتماع مع سكرتير الرئيس بأن الأدلة سُجلت من إفادات ١٤ شاهداً وفُحصت سبع شهادات مشفوعة بيمين لأشخاص آخرين. واستدعى مكتب المدعي العام ١٤ شاهداً آخرين على الرغم من أنه واجه صعوبات في الاتصال بالأشخاص الذين يعيشون خارج البلد. ومن دواعي القلق الكبير أن هذه القضية لم تخلص إلى نتيجة على الرغم من مرور ثماني سنوات على التحقيقات وعلى تشكيل لجان تحقيق والالتزامات المتكررة من الحكومة.

## ٢- منظمة العمل لمكافحة الجوع

٥٢- في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قُتل ١٧ شخصاً من العاملين في مجال المساعدة في منظمة العمل لمكافحة الجوع في أماكن عملهم بموتور في حضم القتال بين الحكومة ومنظمة نور تاميل إيلا م للتحرير من أجل السيطرة على البلدة<sup>(٣٤)</sup>.

٥٣- و في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأت التحقيقات في عمليات القتل في المحكمة الجزئية بموتور. غير أن القضية أُحيلت في الأشهر التالية إلى أنورادهابورا ومن ثم إلى كانتالي وأعيدت بعد ذلك إلى أنورادهابورا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نُقل قاضي الصلح في أنورادهابورا إلى مكان آخر وأعيدت القضية من جديد إلى قاضي الصلح في موتور حيث توقفت منذ ذلك الحين (قاضٍ آخر غير الذي نظر في القضية في البداية في آب/أغسطس ٢٠٠٦).

(٣٣) بيان رئيس وفد لسري لانكا ماهيندا سمراسينغي في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، متاح على الموقع الشبكي التالي:

<https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/22ndSession/OralStatements/SriLanka%20mtg%206.pdf>

(٣٤) خلصت بعثة الرصد لسري لانكا في حكمها الذي وجهته إلى الأمانة السريلانكية لتنسيق عملية السلام في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى أن الجيش كان هو الذي يسيطر على البلدة ساعة مقتل العاملين في مجال المساعدة.

وقدمت منظمة العمل لمكافحة الجوع شكوى إلى لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان واشتكت بعد ذلك من عدم فعاليتها وعدم تعاونها<sup>(٣٥)</sup>.

٥٤ - وأجرت المنظمات المحلية والدولية الموثوقة والمستقلة تحقيقات وافية في القضية، وقدمت ادعاءات خطيرة تفيد سوء معالجة القضية من قبل مكتب النائب العام والشرطة والطبيب الشرعي ووزارة العدل. وأشارت إلى أن الموظفين قد أتلفوا الأدلة وأزالوها بل وعبثوا بها. وتعرضت أسر الضحايا للترهيب والتهديد وشجعت في بعض الحالات على التوقيع على بيانات لسحب الشكوى<sup>(٣٦)</sup>.

٥٥ - وكانت هذه القضية أيضاً من بين القضايا التي حققت فيها لجنة أودالغاميا في آب/أغسطس ٢٠٠٧، على الرغم من أن تقريرها لم ينشر قط. وأوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة الحكومة باستكمال التحقيقات ومقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال. وأبلغ النائب العام المفوضة السامية خلال زيارتها بأنه أمر موظفيه بإعادة دراسة الملفات المحفوظة مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التحقيقات تسير ببطء. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن فريق كبار المدعين العامين يواصل متابعة مختلف اتجاهات التحقيق على الرغم من تعذر إثبات هوية المسؤولين عن ذلك.

### ٣- إعدام السجناء والأشخاص الذين سلموا أنفسهم

٥٦ - منذ نهاية النزاع المسلح في عام ٢٠٠٩، أظهرت مواد الفيديو والمواد المصورة مشاهد المرحلة الأخيرة من الحرب التي يظهر فيها السجناء الذين قتلوا أثناء تسليمهم أنفسهم أو أثناء احتجازهم لدى قوات الأمن.

٥٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قدم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تقريراً تقنياً إلى مجلس حقوق الإنسان يثبت صحة أجزاء من لقطات الفيديو التي ينتهها القناة ٤ لأول مرة في آب/أغسطس ٢٠٠٩<sup>(٣٧)</sup>. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة نتيجة تحليلها التقني الذي استندت إليه في الاعتراض على النتائج السابقة للمقرر الخاص. ورداً على ذلك، كلف المقرر الخاص خبراء مستقلين بإجراء تحليل تقني أكد استنتاجه الأولي. وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة لم تخرج بنتيجة قاطعة عن صحة المواد، فقد أوصت الحكومة بإجراء المزيد من

(٣٥) Action contre la Faim, *The Muttur massacre: a struggle for justice*, study report, June 2008 على موقع الشبكة التالي: [www.actionagainsthunger.org/sites/default/files/publications/ACF-IN-Sri-Lanka-Advocacy-Report-6-18-08.pdf](http://www.actionagainsthunger.org/sites/default/files/publications/ACF-IN-Sri-Lanka-Advocacy-Report-6-18-08.pdf).

(٣٦) انظر University Teachers for Human Rights, special report No. 33, 4 August 2009, available from [http://uthr.org/SpecialReports/spreport33.htm#\\_Toc237059512](http://uthr.org/SpecialReports/spreport33.htm#_Toc237059512).

(٣٧) A/HRC/17/28/Add.1، التذييل.

التحقيقات. ووفقاً للحكومة، يخضع هذا الأمر في الوقت الحاضر لمرحلة ثانية من الإجراءات التي تقوم بها محكمة التحقيق العسكرية، ولم تخلص المحكمة إلى نتيجة بعد<sup>(٣٨)</sup>.

(أ) بالاشاندران براباكاران

٥٨ - في شباط/فبراير ٢٠١٣، أظهرت مجموعة من الصور بالاشاندران براباكاران ابن فيلوبيلاي براباكاران زعيم حركة نمور تحرير تاميل إيلام البالغ من العمر ١٢ عاماً وهو جالس في قبو حي يرزق ويبدو أنه كان محتجزاً لدى القوات السريلانكية، وظهر بعد ذلك جثة ممددة على الأرض كما يبدو بعد أن اخترقت رصاصات صدره. وقد التُقطت الصور في أيار/مايو ٢٠٠٩ بالكاميرا نفسها بفارق ساعات قليلة بين اللقطتين. ودفعت السلطات بأن الصبي قُتل في تبادل لإطلاق النار.

(ب) ت. توريراجاسنغام (الملقب بالكولونيل راميش)

٥٩ - تصور مواد الفيديو والمواد المصورة التي حصلت عليها القناة ٤ ومصادر أخرى قائد حركة نمور تحرير تاميل إيلام الكولونيل راميش وهو يخضع للاستجواب على أيدي قوات الأمن السريلانكية، وتظهر بعد ذلك أيضاً صور جثته مشوهة. ووفقاً لإفادات عدة شهود على الحوادث المحيطة بمصير الكولونيل راميش، كان الكولونيل محتجزاً لدى قوات الأمن ساعة موته.

(ج) شوبا (الملقبة بإيسيريا)

٦٠ - أظهر التحليل الذي أجراه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لمواد الفيديو والمواد المصورة التي بثتها القناة ٤ المتعلقة بموت إيسيريا، وهي عضوة بارزة من جناح الصحافة والاتصالات في حركة نمور تحرير تاميل إيلام، احتمال أن يكون الجيش قد أعدمها بإجراءات موجزة. وبين شريط الفيديو والصور التي التُقطت أن ملابسها قد نُزعت عنها لتكشف عن جسدها عارياً<sup>(٣٩)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بثت القناة ٤ لقطات جديدة تُظهر عملية القبض عليها من قبل الجيش وهي حية.

٦١ - وفيما يتعلق بكل قضية من القضايا الثلاث المشار إليها أعلاه، ذكرت الحكومة أن صحة اللقطات والصور لا تزال غير مدعومة بالأدلة وغير مؤكدة. ولا يُعرف ما إذا كانت قد خضعت لأي تحقيق آخر.

(٣٨) انظر خطة العمل الوطنية (انظر الحاشية ١٠)، صفحة ٢.

(٣٩) انظر، Amnesty International, Sri Lanka: Briefing to Committee against Torture, October 2011 (available from [www.amnesty.org/en/library/asset/ASA37/016/2011/si/2bb1bbe4-8ba5-4f37-82d0-70cbfec5bb2d/asa370162011en.pdf](http://www.amnesty.org/en/library/asset/ASA37/016/2011/si/2bb1bbe4-8ba5-4f37-82d0-70cbfec5bb2d/asa370162011en.pdf)) p. 20,

## (د) حادثة الراية البيضاء

٦٢- درس فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة العام ادعاءات الإعدام بإجراءات موجزة التي تعرض لها كبار القادة في حركة نمر تحرير تاميل إيلاام في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ على الرغم من تأكيدات الحكومة أن بإمكانهم تسليم أنفسهم بأمان. وقدم مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة والجيش روايات متضاربة بشأن الأحداث في التجمعات والمخافل الدولية<sup>(٤٠)</sup>. وبينما لا تزال الظروف المحيطة بالحادث مبهمة، خلص فريق الخبراء إلى أن القياديين في حركة نمر تحرير تاميل إيلاام كانوا يعتزمون تسليم أنفسهم. ولا تزال الأدلة على هذا الحادث تظهر عبر مصادر غير حكومية من شهود يعيشون حالياً خارج البلد. ولم تعتمد اللجنة المعنية بالدراسات المستفاد والمصالحة إلى إجراء تحليل نقدي أو التحقيق في حادثة "الراية البيضاء"، لكنها ذكرت إفادات جنرال في الجيش وموظف حكومي رفضا تلك الادعاءات. وبيّنت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنه لم تجر أية تحقيقات أخرى في الحادثة بسبب عدم وجود أدلة موثوقة.

## ٤- براغيت إيكينليغودا

٦٣- في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اختفى صحفي سريلانكي ورسام كاريكاتير هو براغيت إيكينليغودا بعد فترة قصيرة من مغادرته مكان عمله. وقبل بضعة أيام، نشر هذا الصحفي مقالاً ينتقد فيه الرئيس راجاباكسا. وقد أخبر السكان المحليون الصحافة السريلانكية بأنهم شاهدوا سيارة بيضاء دون لوحات من طراز "فان" على مقربة من منزله قبل فترة قصيرة من اختفائه. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، اختطف براغيت بالفعل ثم أطلق سراحه في اليوم التالي بعد أن قال الخاطفون إنهم اختطفوه خطأً. وترمز هذه الحالة إلى عشرات الآلاف من حالات الاختفاء التي شهدتها السنوات الثلاثون الماضية في سري لانكا ولا تزال دون تسوية. وقد أثار قضية إيكينليغودا كل من المفوضة السامية والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ولجنة مناهضة التعذيب وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالدراسات المستفاد والمصالحة لم تحقق في هذه القضية، فإنها قدمت توصيات عامة تقضي بأن تحقق الحكومة في حالات الاختطاف والاختفاء القسري والاعتداءات على الصحفيين.

٦٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١ صدر أمر إلى النائب العام السابق (حالياً رئيس القضاة) مهان بيريس للمثول أمام القضاء في القضية بعد أن أخطر لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠١١ أن إيكينليغودا كان يعيش في بلد أجنبي. واعترف مهان بيريس خلال جلسة الاستماع بأنه

(٤٠) انظر Frederica Jansz, "'Gota ordered them to be shot' - General Sarath Fonseka", *Sunday Leader*, 12 December 2010, available from [www.thesundayleader.lk/2009/12/13/%E2%80%9Cgota-ordered-them-to-be-shot%E2%80%9D-%E2%80%93-general-sarath-fonseka/](http://www.thesundayleader.lk/2009/12/13/%E2%80%9Cgota-ordered-them-to-be-shot%E2%80%9D-%E2%80%93-general-sarath-fonseka/)

لم يكن على علم بمكان براغيت إيكينليغودا وقال إن الأقوال التي أدلى بها إلى اللجنة تستند إلى الأوامر التي تلقاها. وتعرضت زوجة إيكينليغودا لأستلة عدائية من المحامي العام بشأن أنشطتها في الاجتماع الجانبي الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٢ بجنيف على هامش مجلس حقوق الإنسان<sup>(٤١)</sup>. وأبلغت الحكومة بأن التحقيق القضائي جارٍ. ولا تدخل هذه القضية مع قضايا كثيرة من هذا النوع في نطاق ولاية اللجنة الجديدة للتحقيق في حالات الاختفاء المكلفة بدراسة قضايا حالات الاختفاء في المقاطعتين الشمالية والشرقية لا غير.

## سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

٦٥ - على الرغم من أن حكومة سري لانكا أحرزت تقدماً كبيراً في الجوانب المادية لإعادة التوطين والانتعاش وفي تنفيذ بعض توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، لكنها لم تستجب بعد للنداء الذي وجهه مجلس حقوق الإنسان بشأن إجراء تحقيقات موثوقة ومستقلة في ادعاءات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال مستمرة أو باتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بضمان تحقيق العدالة والخبير.

٦٦ - ومن المهم أن يذكر مجلس حقوق الإنسان بحجم وخطورة الانتهاكات التي يُزعم أن الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلاام قد ارتكبتها والتي تسببت في مقتل وإصابة واختفاء الآلاف من المدنيين. وخلص فريق الخبراء التابع للأمين العام في تقريره إلى أنه إذا ثبتت صحة بعض هذه الأفعال فهي ستعتبر بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفوجئت المفوضة السامية أثناء زيارتها إلى سري لانكا في آب/أغسطس ٢٠١٣ بما يسود هناك من شعور عارم بالأسى والصدمة بين الضحايا والناجين وهو شعور من شأنه أن يؤدي إلى استمرار زعزعة الثقة بالحكومة والمصالحة إن لم يُعالج.

٦٧ - واستهلت الحكومة مبادرات وأنشأت آليات، مثل محاكم التحقيق العسكرية ولجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء القسري، غير أن هذه الهيئات لا تتمتع بالاستقلالية الكافية لكي تكون فعالة أو موضع ثقة الضحايا والشهود. وتفتقر محاكم التحقيق العسكرية إلى الاستقلال والشفافية ونطاقها محدود. ولم تكن لجان التحقيق السابقة تستكمل ولاياتها ولم تنشر تقاريرها وظلت توصياتها دون تنفيذ أو متابعة عن طريق المقاضاة. وظل سجل لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان هزياً في مجال الاستجابة بمصدقية

(٤١) انظر A/HRC/21/18.

لانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها القوات العسكرية والأمنية على الرغم من أنها تناولت قضايا عادية كثيرة<sup>(٤٢)</sup>.

٦٨ - وخلال السنوات العديدة الماضية، تقلصت سلطة محاكم سري لانكا من جراء التسييس وتدخل السلطة التنفيذية<sup>(٤٣)</sup>. وكثيراً ما تحال القضايا أو رؤساء المحاكم والقضاة من محكمة إلى أخرى، مما يؤخر الإجراءات القضائية<sup>(٤٤)</sup>. وعلمت المفوضة السامية من المحامين بوجود أعداد كبيرة من الطلبات المتعلقة بالحقوق الأساسية، بما في ذلك قضايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب التي أحبطتها المحكمة العليا أو لم تأذن بإجرائها<sup>(٤٥)</sup>.

٦٩ - وتتجلى إحدى نتائج هذه الحالات في إحجام الضحايا والشهود عن تقديم إفاداتهم وهو أمر مفهوم عندما لا يوجد أي نظام فعال لحمايتهم. وفي حالات كثيرة، كان الشهود يتعرضون للترهيب لثنيهم عن تقديم إفاداتهم بل وللقتل. وقد شكل هذا الأمر عائقاً كبيراً أمام التحقيقات الجنائية إضافة إلى عمل لجان التحقيق السابقة واللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. وقد أبلغ النائب العام بنفسه المفوضة السامية بأن إحجام الشهود عن تقديم إفاداتهم هو السبب الرئيسي في إعاقة التقدم في هذه الحالات الرمزية كالحالة المتعلقة بترينكوماي ومنظمة العمل على مكافحة الجوع.

٧٠ - وجرى إعداد مشروع قانون يتعلق بمساعدة ضحايا الجريمة وحمايتهم منذ عام ٢٠٠٧، وقُدّم إلى البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتتضمن المشاريع السابقة أحكاماً كثيرة لا تمتثل لقانون حقوق الإنسان الدولي. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أوصت بتعديلات عديدة، فليس من الواضح ما إذا كانت قد أُدرجت أم لا. ووفقاً للحكومة، يجري وضع الصيغة النهائية للتشريع على الرغم من أن النسخة النهائية لم تطرح بعد للتشاور العام.

٧١ - وفي الوقت نفسه، لا تزال تظهر أدلة جديدة تشمل إفادات الشهود ومواد الفيديو والصور بشأن الأحداث التي وقعت في المراحل الأخيرة من النزاع المسلح.

(٤٢) على سبيل المثال الاعتداء على سجناء فافونيا ومن ثم الوفيات أثناء الاحتجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والعصيان في السجن ومن ثم الوفيات أثناء الاحتجاز في سجن ويليكاذا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والاستخدام المفرط للقوة والوفيات التي لحقت ذلك في ويليويريا في آب/أغسطس ٢٠١٣.

(٤٣) سلطت المفوضة السامية الضوء في تحديثها الشفوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/24/CRP.3/Rev.1) على مدى تقويض سيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي في سري لانكا، ولا سيما من خلال التعديل الثامن عشر والإقالة المثيرة للجدل لرئيس القضاة الثالث والأربعين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد ألغى التعديل الثامن عشر المجلس الدستوري الذي أوصى مرة بتعيينات في الهيئات المستقلة، مثل لجنة الانتخابات ولجنة الشرطة ولجنة حقوق الإنسان.

(٤٤) يتجلى ذلك على سبيل المثال في نقل قاضي الصلح المشرف على قضية المقابر الجماعية بماتالي.

(٤٥) على سبيل المثال الطلب المتعلق بالحقوق الأساسية (SCFR115/2011) الذي قدمه الداغانيشان نيمالا روبان الذي توفي أثناء الاحتجاز في أعقاب الهجوم على السجناء في فافونيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ولا تزال تُكتشف رفات بشرية، مثلما اكتشف في ماتالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ومنار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧٢- وعلى النحو الذي تظهره القضايا الرمزية المشار إليها أعلاه، أخفقت الآليات الوطنية بشكل مستمر في إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة. وترى المفوضة السامية أنه لم يعد من الممكن تفسير هذه المسألة حسب الفترة الزمنية أو القدرة التقنية لأنها تعتمد أساساً على الإرادة السياسية. وقد أظهر فريق الخبراء التابع للأمين العام والمبادرات التي اتخذتها منظمات دولية غير حكومية أن الشهود يرغبون في التقدم للإدلاء بشهاداتهم أمام آليات التحقيق الدولية التي يثقون بها ويمكنها أن تضمن حمايتهم. ولهذا الغرض، لا تزال المفوضة السامية مقتنعة بأن إجراء تحقيقات مستقلة ودولية يؤدي دوراً إيجابياً في الحصول على معلومات جديدة وإثبات الحقيقة عندما تخفق آليات التحقيق المحلية في ذلك. وترى المفوضة السامية، في حال عدم وجود عملية وطنية موثوقة، أن من واجب المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير التي ستنهض بالحق في معرفة الحقيقة للجميع في سري لانكا وإتاحة المزيد من الفرص لتحقيق العدالة والمساءلة والجبر.

٧٣- وتكرر المفوضة السامية ما أعربت عنه من قلق إزاء استمرار اتجاه النيل من حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا سيما الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأسر الضحايا وارتفاع مستويات التعصب الديني ومواصلة العسكرة وهو ما يؤدي إلى استمرار تقويض البيئة التي يمكن فيها تحقيق المساءلة والمصالحة. ولذلك، تكرر المفوضة السامية وتستكمل التوصيات التي قدمتها في تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان وهي توصيات لا تزال في أغلبيتها غير منفذة.

## باء- التوصيات

٧٤- توصي المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية تحقيق دولية لمواصلة التحقيق في ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي ورصد أية عمليات محلية للمساءلة. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على استعداد للمساعدة في هذه العملية.

٧٥- وتوصي المفوضة السامية حكومة سري لانكا بما يلي:

- (أ) وضع الصيغة النهائية للقوانين التي تتناول مسألة التحريض على الكراهية وحماية الشهود والضحايا والحق في الحصول على المعلومات وتجريم حالات الاختفاء القسري ومراجعة القوانين القائمة وفقاً للمعايير الدولية؛
- (ب) إلغاء قانون منع الإرهاب والأنظمة التي صدرت في إطار هذا القانون التي تجيز الاحتجاز التعسفي؛

- (ج) توقيف المسؤولين عن الاعتداءات على فئات الأقليات والعاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاکمتهم ومعاقبتهم وضمان حماية الضحايا؛
- (د) إجراء تحقيقات جنائية وتحقيقات الطب الشرعي بصورة مستقلة وموثوقة وبمساعدة دولية في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك المقابر الجماعية المكتشفة؛
- (هـ) إنشاء آلية لتقصي الحقائق ووضع سياسات وطنية للجبر وفقاً للمعايير الدولية كجزء لا يتجزأ من نهج أشمل وأكمل إزاء العدالة الانتقالية؛
- (و) توسيع نطاق ومدة ولاية لجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء لتشمّل قضايا من جميع أنحاء الجزيرة وخلال كل المراحل التاريخية لحالات الاختفاء؛
- (ز) إصدار التقرير النهائي لمحاكم التحقيق العسكرية ولجنة التحقيق الرئاسية لعام ٢٠٠٦ ولجان التحقيق الأخيرة للسماح بتقييم الأدلة التي جمعت؛
- (ح) اتخاذ المزيد من التدابير لترع السلاح وضمان فك الارتباط العسكري من الأنشطة التي يفترض أن تكون مدنية وتسوية النزاعات على الأراضي وتعزيز المشاركة الهادفة من جانب المجتمع المحلي في إعادة الإعمار والتنمية؛
- (ط) إشراك ممثلي المجتمع المدني والأقليات بشكل أكمل في عملية شاملة وتشارورية لدعم تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة؛
- (ي) تنفيذ توصية اللجنة التي تقضي بالاحتفال بيوم وطني لإحياء ذكرى الضحايا والسماح لجميع المواطنين بممارسة حقهم في إحياء الذكرى بصورة فردية أو جماعية، وعقد مشاورات وطنية بشأن تصميم نصب تذكاري مناسب لضحايا الحرب؛
- (ك) النظر بإيجابية إلى عروض تقديم المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية؛
- (ل) دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين لم يُبْت بعد في طلباتهم بشأن القيام بزيارة إلى البلد في عام ٢٠١٤، ولا سيما الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات.